

المحور الخامس:إدارة رأس المال العاملأولاً: رأس المال العامل1.1 تعريف رأس المال العامل

رأس مال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال العامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المال.

2.1 طريقة حساب رأس المال العامل:

1.2.1 رأس المال العامل من أعلى الميزانية: يعبر عن علاقة الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة وتصاغ العلاقة كالتالي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس مال العامل:

- **موجب:** في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحقت فائضا ماليا تمثل في رأس المال العامل.
- **سالب:** في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث تلبي جزءا من هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.
- **معدوم:** وهي حالة نادرة الحدوث وهي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات و تمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

2.2.1 رأس المال العامل من أسفل الميزانية: يمثل رأس المال العامل الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون ق أ}$$

بحيث يعبر رأس المال العامل من أسفل الميزانية عن قدرة المؤسسة على الاستجابة لاستحقاقات القروض قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة (وهي الأكثر قابلية للتحويل إلى سيولة) يتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل وهناك ثلاث حالات لهذا المؤشر:

- **موجب:** أي أن المؤسسة قادرة على مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل.
- **سالب:** في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.
- **معدوم:** في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض أو عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.

3.1 أنواع رأس المال العامل: يتضمن أربع أنواع أساسية وهي ³⁷:

1.3.1 رأس المال العامل الدائم أو الصافي: يحسب وفق القوانين التالية:

- أموال دائمة - أصول ثابتة.
- أصول متداولة - د.ق.أ.

2.3.1 رأس المال العامل الإجمالي: يحسب كما يلي :

- مجموع الأصول المتداولة.
- رأس المال العامل الصافي + الخصوم الجارية.

3.3.1 رأس المال العامل الخاص: يحسب كما يلي:

- الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.
- أصول متداولة - مجموع الديون.

4.3.1 رأس المال العامل الأجنبي:

- د.ق.أ + د.ط.أ.
- مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.
- رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص.

ثانيا: الاحتياجات من رأس المال العامل2 - 1 تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل

يمكننا أن نعرف الاحتياجات من رأس المال العامل في تاريخ معين على أنها رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة وبصفة دقيقة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، ونقول إن المؤسسة في حاجة إلى رأس المال العامل إذا كانت احتياجات التمويل الناتجة عن دورة الاستغلال أكبر من مواردها.

2.2 كيفية حساب الاحتياجات من رأس المال العامل : يمكن حساب هذه الاحتياجات بطريقتين:1.2.2 الطريقة الأولى:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات (أو استخدامات) الدورة _ موارد الدورة.

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول الجارية _ النقدية) _ (ديون قصيرة الأجل _ السلفيات المصرفية).

• الحالة الأولى: الاحتياجات من رأس المال العامل = 0

تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد؛

الحالة الثانية : الاحتياجات من رأس المال العامل أكبر 0 (موارد الدورة أقل من احتياجات الدورة)

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الاحتياجات من رأس المال مما يستوجب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية العجز.

الحالة الثالثة : الاحتياجات من رأس المال العامل $0 >$ (موارد الدورة أكبر من احتياجات الدورة)

هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة. في هذه الحالة تنصح المؤسسة بعدم الاحتفاظ بشكل كبير من الديون القصيرة حتى لا تقع في مشكل تجميد الأموال، ومن الأفضل توظيفها.

2.2.2 الطريقة الثانية:

الاحتياج في رأس المال العامل الاجمالي = احتياج رأس المال العامل للاستغلال + رأس المال العامل خارج الاستغلال

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRex ينطبق عليه التعريف السابق ويتميز بانتماء جميع العناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال، ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية حسب العلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

- احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي وبحسب من الميزانية الوظيفية من خلال العلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال

ثالثاً: سياسات رأس المال العامل هي استراتيجيات تتبعها المؤسسة لإدارة أصولها المتداولة (مثل النقد، المخزون، والحسابات المدينة) والتزاماتها المتداولة (مثل الحسابات الدائنة). تهدف هذه السياسات إلى تحقيق التوازن بين السيولة والربحية وضمان توفير الأموال اللازمة للعمليات اليومية. عادة، تتبع المؤسسات إحدى السياسات الثلاث التالية لإدارة رأس المال العامل:

1.3 السياسة المتحفظة (Conservative Policy)

- تهدف هذه السياسة إلى تقليل المخاطر المرتبطة بعدم توفر السيولة.

2.3 السياسة العدوانية (Aggressive Policy)

- تركز هذه السياسة على تحقيق أعلى ربحية ممكنة، ولكنها تحمل معها مستوى عالٍ من المخاطر.

3.3 السياسة المعتدلة (Moderate Policy)

- تسعى هذه السياسة لتحقيق توازن بين السيولة والربحية